

يكسبون وبرواية الصحيحين في هذا الحديث ومن احتز على ما يشك
 فيه من الاثم وشك ان يوقع ما استبان اي الحرام الذي ظهر وبروايه
 غيرهما ومن يخالط الريبة يشك ان يجسر على الحرام المحض والجسور
 المقدم الذي لا يهابه تخيلا ولا يراف احد او في بعض المراسيل
 من برعي نجاست الحرام يشك ان يخالطه ومن خذون بالحفرافة
 يشك ان يخالط الكلب برئ ثم شرب صلى الله عليه وسلم لا يحرم احمه
 فيه احسن التثبيد والكد الخذف برئ اصله ان مالوك الجوز كالموا
 تخوف برئ لموا بشبههم ويتوعدون من دخلها بالمعقوبة فيسعد
 الناس عنها خوفا من تلك المعقوبة فقال **كالموا** اصله الحافظ
 لغيره ومنه قتل اللوالي رايي وللعامة رعية وللزوجة والغن رايان
 في مال الزوج والسيد وخوذة نكتم خصم عرفا بحفظ الحيوان
 كما هنا **حول الحي** اي الحي وهو المحفوظ على غير ما لكه **بوشك** بكسر
 الشين مضارع اوشك بفتحها وهو من افعال المفارقة ومعناها
 قصرها يسرع برئع بفتح النافية وفي ما ضده **فيه** اي في كل ما يشك
 منه فيعاقب واصله الاقامة والتنسطف في الاكل والشرب ومنه
 قول اخوة يوسف نزع ونلعب كلما ان الرامي الخائف من عقوبة
 السلطان يبعد لانه يلزم من الغزب غلبة الوقع وان كثر الحد
 فيعاقب كذا حكى ابنه اي محارمه التي حظرها لا ينبغي فزوب
 حياها فضلا عنها لعلبة الوقع فيها جيبئيد فيستحق العقوبة
 وانما الذي جيبئ في تحري البعد عنها وعما تجرأ اليها من المشهات
 ما امكن حتى يسلم من ووطننا ومن ثم قال تعالى ذلك حدود الله
 فلا تقربوها فهي عن المفارقة حذرا عن الموافقة وقد حرمته اشيا
 كثيرة مع انها لا مفسدة فيها لانها تجرأ اليها كالميل المسكر وقبلته
 الصائم من خافوا الخلو بالاجنبية قال شارح ما لك فيه دليل السيد
 الذرايع انتهى وفي اطلاقه نظر لانه ان اريد مطلقا فمدها فواضح

كانه اتقا المشهات يستند في ثقتها ميلها بذكر حمل منها وهي ان الشيء اذا
 لم يتنازعه دليلان فهو حلال بين او حرام بين وان تنازعه سببا
 فانه كان سبب التحريم مجرد نوع وتقدير لا مستند له كترك النكاح
 من منسابله كبير خشيته ان له فيها محرما ينسب او رضاع او مصاهرة
 واستعمال ما مجرد احتمال وقوع خاصة فيه الغير ولم يلتفت اليه
 بكل حال لان ذلك الخيال هو في الواقع فيه وسوئية شيطانية اذ ليس
 فيه من معني الشهادة شيء وليس منه تركه صلى الله عليه وسلم لا كل الفرقة
 السابقة ذكرها فغالب احتمال كونها من الصدقة فهو بعيد لكثرة
 اتيانهم بصدد فاقدم التمسك بالصدق وجرت له ملتصقة به فغلبت
 ثمة منه الى جرت له وان غرضي دخل بها فهو احتمال قريب فتوزع
 نظرا له وان كان سببه له خوز قوة فالوزع مرعا عنه كما مر في قضية
 الرضعة وسودة ومن ثم بسن مراعات الخالاف الذي لم يعارض
 سنة صحابة ولا ضعف مدركه جد الاحتمال انما لحق اذ للصب
 في الغرور واحدا بعينه فان لم يكن له نوع قوة لم يتوقف لاجله
 لانه محقق بالتسم الاول وان تكافى السببان تاكد الوزع فيه ولم يجز
 التوقف فيه الي التزجيم خلافا لبعضهم لان الاصل الحل فان دفع
 قوله الاقدام على احد الامرين من غير ربحان حكم بغير دليل فيجزم
 اذ لا دليل مع لتعارض ولعل من حرم مواقة المشبهة اراد هذا النوع
 ومن كرهها اراد هذا الذي قبله انتهى **ومن وقع في المشهات ونوع**
في الحرام اي كان بصدد الوقع فيه لان من اكثر نهما طمها رعا صلوات
 الحرام المحض وان لم يتعمد وقد ياتم بئذ لك اذا نسب اليه تقصير
 ولا في التحري عليها مع اعتياد مواقتها يوجب نساها لا حذرا
 تخالفة عادة على المراد على الحرام المحض ومن ثم قيل الصغير
 تجرأ ككبيرة وهي غير المكفر وهو معني قول المسلم وقيل انه حديث
 الماضي برئ انكفر الوعد بقوله تعالى كلابران على قلوبهم ما كانوا
 يكسبون